

مؤتمر نزع السلاح

CD/1327

23 June 1995

ARABIC

Original: ENGLISH AND RUSSIAN

رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ وموثقة من الممثلين الدائمين للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في المؤتمر إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيطان بموجبها نصوص الوثائق المنبثقة عن القمة الروسية-الأمريكية، الصادرة في موسكو، في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٥، ألا وهي: بيان مشترك بشأن عدم الانتشار، وبيان مشترك بشأن شفافية عملية تخفيف الأسلحة النووية وعدم الرجعة فيها، بيان مشترك بشأن الفصل بين شبكات القذائف المضادة للقذائف التسليارية وشبكات القذائف التعبوية الدفاعية، بيان مشترك بشأن الأمن الأوروبي، وبيان مشترك بشأن النظام الدولي الجديد لمراقبة تصدير الأسلحة

نتشرف بموافاتكم بنصوص الوثائق المنبثقة عن القمة الروسية-الأمريكية والصادرة في موسكو في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٥ ألا وهي: بيان مشترك بشأن عدم الانتشار، وبيان مشترك بشأن شفافية عملية الحد من الأسلحة النووية وعدم الرجعة فيها، بيان مشترك بشأن التمييز بين شبكات القذائف المضادة للقذائف التسليارية وشبكات القذائف التعبوية الدفاعية، وبيان مشترك بشأن الأمن الأوروبي وبيان مشترك بشأن النظام الدولي الجديد لمراقبة تصدير الأسلحة.

ويرجى أن تتفضلو باتخاذ الخطوات اللازمة لإصدار هذه الوثائق مجتمعة كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح، وتعييمها على كافة الوفود الأعضاء والدول غير الأعضاء المشاركة في أعمال المؤتمر.

(التوقيع): غريغوري ف. باردينيكوف
السفير
الممثل الدائم للاتحاد الروسي
لدى مؤتمر نزع السلاح

ستيفن ج. ليدوغار
السفير
الممثل الدائم للولايات المتحدة
الأمريكية لدى
مؤتمر نزع السلاح

بيان مشترك بشأن عدم الانتشار

أعرب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وليام ج. كلينتون ورئيس الاتحاد الروسي ب. ن. يلتسين، في الاجتماع الذي عقداه في موسكو يومي ٩ و ١٠ أيار/مايو ١٩٩٥، عن اعتقادهما الراسخ أنه ينبغي لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها أن يجعل هذه المعاهدة دائمة. وتعهد القائدان بأن الولايات المتحدة وروسيا ستواصلان العمل من أجل كفالة التنفيذ التام للمعاهدة. وأعادا بوجه خاص تأكيد الالتزامات الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمواصلة التفاوض عن حسن نية حول التدابير الفعالة المتصلة بنزع السلاح النووي الذي يظل هدفهم الأساسي المنشود.

كما أعاد الرئيس تأكيد أن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي سوف يواصلان العمل معاً وعن كثب من أجل النهوض بغايات عدم الانتشار العامة. واتفقا على أن الجانبين سيعدمان، في إطار الفريق العامل الثنائي المعنى بعدم الانتشار المنشأ حديثاً، إلى التشاور في الوقت المناسب بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الاهتماء إلى أفضل السبل المؤدية إلى وفائهم بمسؤوليتهم عن التعاون مع الأطراف الأخرى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فيما يقومان بالوفاء بمسؤوليتهم عن تحجيم مخاطر عدم الانتشار. وسلم القائدان بأهمية توخي نهج مسؤول في معالجة نقل المواد والمعدات والتكنولوجيا ذات الصلة بالميدان النووي وفي معالجة التدريب. وفي هذا السياق، أعادا تأكيد التزامهما بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالمبادئ التوجيهية لمجموعة الموردين النوويين وبخاصة المبادئ القائلة بوجوب أن تتم التحويلات النووية فقط في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقط عند اقتناع المورد بأن مثل هذه التحويلات إلى أي دولة غير حاززة للأسلحة النووية لن تسهم في انتشار الأسلحة النووية.

وأوعز القائدان إلى الفريق العامل المعنى بعدم انتشار الأسلحة النووية بإعداد تقييمات لأخطار انتشار الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم، والنظر في الوسائل العملية لمواجهة مثل هذه الأخطار، وتقييم الدلائل المتعلقة بامكانية عدم الامتثال للالتزامات بعدم انتشار الأسلحة النووية وتقديم تقرير عن ذلك بصورة دورية عما يحضر من تقدم. وأيد الرئيس تقدماً التقدم الملموس المحرز مؤخراً في تعاون بلديهما من أجل كفالة أمن الأسلحة النووية والمواد النووية التي يمكن أن تستخدم في صنع مثل هذه الأسلحة. وجددتا دعوتهما من أجل التعاون الواسع النطاق الشامل على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، بما يتمشى مع التزاماتها الدوليين، ومن أجل تقوية النظم الوطنية والدولية لمراقبة المواد النووية والمحاسبة عليها وحمايتها الفعلية، ومن أجل منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. وأوعزا لجميع الوكالات والمؤسسات ذات الشأن في بلديهما بأن تيسّر بشكل منسق التعاون الفعال لهذه الغاية.

وأوعزا للجنة غور-تشيرنومردین بإعداد تقرير مشترك عن الخطوات التي اتخذت والخطوات الإضافية الواجب أن تتخذ لكافلة أمن المواد النووية.

وأعاد القائدان تأكيد دعمهما القوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وكررا الاعراب عن رأيهما بأن برنامج ضمانت هذه الوكالة يؤدي دورا أساسيا في نظام عدم انتشار الأسلحة العالمي. وشددوا على أهمية تعزيز قدرة هذه الوكالة على استكشاف تحويل وجهات المواد النووية وعلى توفير المزيد من ضمانت إنعدام الأنشطة النووية غير المعلنة، لا سيما من خلال الجهود التي تبذل في الطرف الراهن لتنقية فعالية نظام الضمانت وتحسين كفاءته.

واتفق الرئيسان على أن اشتراك الاتحاد الروسي رسميا في النظم المتعددة الأطراف لمراقبة عدم انتشار تصدير الأسلحة من شأنه أن يعزز بصورة ملحوظة تلك النظم وأن يوسع قاعدة التعاون بين البلدين لمنع انتشار الأسلحة النووية. واتفقا على أن يوعزا للمسؤولين في حكومتي بلديهما بأن يسارعوا بمعالجة القضايا التي تمس العضوية الروسية في مختلف النظم، بغية كفالة تأييد الولايات المتحدة النشط لقبول روسيا في كل نظام منها في أبكر تاريخ ممكن.

موسكو، في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٥

بيان مشترك بشأن شفافية عملية تخفيف الأسلحة النووية وعدم الرجعة فيها

إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس الاتحاد الروسي،

وقد بحثا تبادل الآراء الذي تم أثناء اجتماع لجنة غور-تشورنومردin المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن المخزونات المتراكمة من الرؤوس الحربية النووية، ومخزونات المواد الانشطارية، وسلامتها وأمنها وكذلك المناقشة التي أجراها الفريق العامل المشترك المعنى بالضمادات النووية والشفافية وعدم الرجعة في العملية المتعلقة بالتدابير الإضافية لتحسين وزيادة الثقة بشفافية عملية تخفيف الأسلحة النووية وعدم الرجعة فيها.

يعيدان تأكيد التزام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بالهدف المتمثل في نزع السلاح النووي ورغبتهمما في مواصلة اتخاذ تدابير إضافية لتحسين وزيادة الثقة بشفافية عملية تخفيف الأسلحة النووية وعدم الرجعة فيها، طبقاً لما اتفقا عليه في كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛

يعيدان تأكيد رغبة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في إجراء تبادل للمعلومات المفصلة بشأن المخزونات المتراكمة من الرؤوس الحربية النووية وبشأن مخزونات المواد الانشطارية وفيما يتعلق بأمنها وسلامتها، ورغبتهمما في استحداث عملية لتبادل هذه المعلومات على أساس منتظم؛

ويعربان عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في القيام، في أقرب وقت ممكن، بوضع ترتيبات ملموسة لتعزيز شفافية عملية تخفيف الأسلحة النووية وعدم الرجعة فيها.

واعتباراً للمقترح الذي أبداه الرئيس ب. ن. يلتسين بعد عقد معاهدة بشأن السلامة النووية والاستقرار الاستراتيجي فيما بين القوى النووية الخمس فإنهمما يعلنان:

- أن المواد الانشطارية التي تنتزع من الأسلحة النووية الجاري إزالتها والزائدة عن متطلبات الأمن الوطني لن تستخدم في صنع أسلحة نووية؛

- أنه لن تستخدم في الأسلحة النووية مواد انشطارية يتم انتاجها حديثاً؛

- أنه لن تستخدم المواد الانشطارية المتأتية من البرامج النووية المدنية أو في إطار هذه البرامج في صنع الأسلحة النووية.

وستقوم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بالتفاوض على اتفاقيات لزيادة شفافية عملية تخفيف الأسلحة النووية وعدم الرجعة في هذه العملية تنص في جملة أمور على ما يلي:

- إجراء تبادل على أساس منتظم للمعلومات المفصلة بالمخزونات المترافقية من الرؤوس الحربية النووية وبشأن المخزونات من المواد الانشطارية وفيما يتعلق بسلامتها وأمنها:

- ترتيبات تعاونية من أجل الرصد المتبادل في مراقبة تخزين المواد الانشطارية التي قنطرت من الرؤوس الحربية النووية والتي يعلن عنها أنها زائدة عن متطلبات الأمن الوطني من أجل المساعدة على تأكيد عدم الرجعة في عملية خفض الأسلحة النووية، مع التسليم بأن التقدم في هذا المجال مرتبط بالتقدم في تنفيذ البرنامج الروسي الأمريكي المشترك المتعلق بموقف تخزين المواد الانشطارية في ماياك:

- والتدابير التعاونية الأخرى، بحسب الاقتضاء، من أجل تعزيز الثقة في الإعلانات المتبادلة بشأن مخزونات المواد الانشطارية.

وستسعى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي سعياً جاهداً من أجل تبرم في أقرب وقت ممكن اتفاقيات تقوم على أساس هذه المبادئ.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي سيبحثان ويسعيان لتحديد تدابير إضافية لزيادة شفافية عملية الحد من الأسلحة النووية وعدم الرجعة فيها، بما في ذلك اتخاذ ترتيبات حكومية دولية لتوسيع نطاق التعاون بحيث يشمل مراحل إضافية من عملية إزالة الأسلحة النووية التي يعلن عنها أنها زائدة عن متطلبات الأمن الوطني نتيجة للحد من الأسلحة النووية.

وتحث الرئيسان على تحقيق التقدم في تنفيذ الاتفاقيات الراهنة التي تمس عدم الرجعة في عملية تخفيض الأسلحة النووية من قبيل الاتفاق المعقود في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤، والمتعلق بغلق مفاعلات انتاج البلوتونيوم وإنهاء استخدام البلوتونيوم المنتج حديثاً لأغراض الأسلحة النووية، ضمن كافة أحكامه المترابطة بما في ذلك، في جملة أمور، التعاون على خلق مصادر طاقة بديلة، وغلق مفاعلات انتاج البلوتونيوم الآمنة الذكر، ووضع إجراءات للامتنال تخص كل طرف.

وستسعى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي إلى القيام في أقصر وقت ممكن بإبرام اتفاق للتعاون بين حوكمةهما يسمح بتبادل المعلومات وفق ما يقتضيه تنفيذ الترتيبات المبينة أعلاه، بتوفير ما يلزم لحماية تلك المعلومات. ولن يتم تبادل للمعلومات إلا حين يبدأ تنفيذ الترتيبات الخاصة بكل طرف.

موسكو، في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٥

بيان مشترك

إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس الاتحاد الروسي، وقد وضعا في اعتبارهما الخطر الذي يمثله الانتشار العالمي النطاق للقذائف وتكنولوجيا القذائف وضرورة اتخاذ تدابير لمواجهة هذا الخطر، اتفقا على المبادئ الأساسية التالية لتكون أساساً للمزيد من المناقشات بغية التوصل إلى اتفاق في ميدان التمييز بين شبكات القذائف المضادة للقذائف التسليارية وشبكات القذائف التعبوية الدفاعية.

إن الولايات المتحدة وروسيا ملتزمتان كلتاهم بمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسليارية التي هي حجر الزاوية في الاستقرار الاستراتيجي.

ويجب أن يتتوفر لكلا الجانبين خيار إقامة ووزع شبكات القذائف التعبوية الدفاعية الفعالة. ولا ينبغي أن يؤدي نشاط كهذا إلى انتهاء معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسليارية أو إلى الالتفاف عليها.

وشبكات القذائف التعبوية الدفاعية يمكن أن ينشرها كل جانب بحيث (١) لا تشكل خطراً حقيقياً على القوة النووية الاستراتيجية للطرف الآخر و(٢) لا تجرب لغرض اكساب تلك المنظومة القدرة على التهديد.

ويمتعد كل طرف عن وزع شبكات القذائف التعبوية الدفاعية لاستخدامها ضد الطرف الآخر.

ويكون مستوى وزع شبكات القذائف التعبوية الدفاعية من كل جانب من الجانبين متماشياً، من حيث العدد والنطاق الجغرافي - مع برامج القذائف التسليارية التعبوية التي تواجه ذلك الطرف.

وعهد الرئيسان، بروح من الشراكة، بالتشجيع على الانفتاح المتبادل في مجال الأنشطة التي يقوم بها الجانبان المتعلقة بشبكات الأسلحة التعبوية الدفاعية وتبادل المعلومات ذات الصلة.

وأكدا الرئيسان اهتمام الطرفين بتطوير وتحصين شبكات القذائف التعبوية الدفاعية الفعالة على أساس تعائوني. وسيبذل الطرفان قصارى الجهد تحقيقاً للهدف المتمثل في توسيع التعاون الثنائي في مجال الدفاع ضد القذائف التسليارية. وسينظران في مضايقة الجهات التعاونية في مجال تكنولوجيا القذائف التعبوية الدفاعية والممارسات المتصلة بها وسيدرسان سبل تقاسم البيانات التي يتم الحصول عليها عن طريق شبكات الإنذار المبكر، وسيناقشان مفهوم تصميم القذائف التعبوية الدفاعية وسيلمسان فرص البحث والتنمية المشتركة في ميدان القذائف التعبوية الدفاعية.

وعهد الرئيسان بالاستمرار في إجراء تبادل واسع النطاق للآراء ومشاورات بشأن مسائل القذائف التعبوية الدفاعية على مستويات مختلفة.

موسكو، في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٥

بيان مشترك

أجرى الرئيسان كلينتون ويلتسين استعراضاً شاملاً للتقدم المحرز في مجال الهدف الذي يشتراكان فيه والمتمثل في قيام أوروبا ديمقراطية غير منقسمة تتمتع بالاستقرار والأمن والتكامل فيما بينها. واتفقا على أن نهاية المجابهة العسكرية والصراع الأيديولوجي وإنقسام المنطقة الأوروبية الأطلantية إلى كتلتين متقابلتين قد أتاحت فرصة تاريخية لجميع الشعوب. وأكدوا على تصديهما على التعاون الوثيق لتأمين تمنع كافة شعوب المنطقة الأوروبية الأطلantية في المستقبل بمزايا الاستقرار والعدل والنظام السلمي.

ويلاحظ الرئيس أن مهمة تقوية الأمن الأوروبي الأطلantي يستدعي الآن مواجهة تحديات تختلف كلية عن تحديات حقبة الحرب الباردة. فالقومية المتحفزة وانتشار أسلحة الدمار الشامل والصراعات على الأراضي التي لا تجد حلًا لها والانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان كلها تشكل تهديدات جدية للإستقرار والسلم والرفاهية. ويتفق الرئيس على أن الجهد الواجب بذله للتصدي لهذه التحديات يجب أن يستند إلى احترام مبادئ والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية واقتصاديات السوق الحرة والاحترام الصارم للسيادة والسلامة الإقليمية وتقرير المصير.

واستعرض الرئيس الآفاق المرتقبة للهيكل الأوروبي الأطلantية لانتهاز الفرص ومواجهة التحديات التي تطرحها الحقبة الجديدة. واتفقا على أن العنصر المركزي في استتاب سلم دائمة يجب أن يتمثل في دمج أوروبا بأكملها في سلسلة من مؤسسات وعلاقات التداعم التي تكفل عدم الرجعة إلى الانقسام أو المجابهة. وتطور الهيكل الأوروبي ينبغي أن يوجه وجهة الهدف الشامل الذي قوامه التكامل. وشدد الرئيس كلينتون على أنه ينبغي لهذه العملية أن تكون شفافة وشاملة وقائمة على علاقة لا انقسام لها بين سلم أوروبا وسلم أمريكا الشمالية.

ويلاحظ الرئيس المهمة التاريخية المتمثلة في العمل معاً وعن كثب من أجل اشتراك روسيا الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية اشتراكاً أتم في جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والأمنية العالمية للقرن الحادي والعشرين. وبهذه الروح استعرض الرئيس الخطوات الواجب اتخاذها من أجل استحداث نظام أمني أوروبي أطلantي عن طريق زيادة تطوير المنظمات ذات الصلة والتعاون الثنائي والإقليمي. وهذا يشمل قرار روسيا المضي في برنامج الشراكة الخاص بها بشأن الشراكة من أجل السلم وكذلك الوثيقة المتعلقة بقيام حوار وتعاون واسعي النطاق ومعززين بين روسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

وأيد الرئيس كلينتون جهود روسيا الرامية إلى زيادة تطوير شراكتها وتعاونها مع الاتحاد الأوروبي. وشدد على دعم الولايات المتحدة لاشتراك روسيا في منظمة التجارة العالمية والغات وغيرهما من المؤسسات الهامة بالنسبة للبناء الاقتصادي والأمني الأوروبي العالمي، حسب الاقتضاء.

وتفق الرئيس على أن التزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجالات حقوق الإنسان والاقتصاد والأمن توفر قاعدة للجهد الذي يبذلانه من أجل بناء أوروبا تنعم بالاستقرار والتكامل. وفي هذا الصدد ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز قدرات حفظ السلم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولإمكاناتها في مجال الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للمنازعات.

وذكر الرئيسان بالقرار الذي اتخذه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقودة في بودابست والقاضي باستحداث نموذج لكتافة الأمن الشامل لأوروبا في القرن الحادي والعشرين. وتعتقد الولايات المتحدة ومعها روسيا أنه ينبغي لهذا النموذج أن يستهدف بناء أوروبا غير منقسمة وقيام مجال مشترك للأمن والاستقرار ونظام يضمن التعاون على أوسع نطاق والتنسيق فيما بين كافة البلدان في المنطقة الأوروبية الأطلantية. وسيكون من حق كافة الدول الأصيل، في إطار هذا النظام، كما تم بيته في بودابست، أن تختار بحرية أو تغير، مع تطور الأوضاع فيها، ترتيباتها الأمنية بما في ذلك معاهدات التحالف.

موسكو، في ١٠ أيار/مايو ١٩٩٥

بيان مشترك

يرحب رئيس الاتحاد الروسي بإعادة تأكيد التزام الولايات المتحدة بتأييد اشتراك الاتحاد الروسي، بوصفه عضواً مؤسساً، في المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بوضع نظام دولي جديد لمراقبة تصدير الأسلحة وذلك لمراقبة الأسلحة والسلع والتكنولوجيات الحساسة ذات الاستخدام المزدوج.

ويرحب رئيس الولايات المتحدة بإعادة تأكيد الاتحاد الروسي التزامه الذي عقده أثناء قمة أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بالتعهد بعدم إبرام عقود جديدة أو غير ذلك من الاتفاقيات بشأن نقل أسلحة إلى إيران. وهذا الالتزام شامل ويفطي الأسلحة وما ينتمي إليها من بنود على حد سواء.

وطلب الرئيس من نائب الرئيس غور ورئيس الوزراء تشيرنوميردين بتدوين التفاصيل في اتفاق وذلك في أجل لا يتأنّ عن اجتماعهما في حزيران/يونيه.
